

الأزمة الاقتصادية في لبنان وسوريا: اختلاف المسارات

ورد كاسوحة*

الانهيار الذي حصل في الاقتصادين اللبناني السوري، خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر، يتجاوز بكثير الطبيعة النيبوية للأزمة. صحيح أن أزمة ميزان المدفوعات في لبنان قديمة نسبياً، وهي غير مرتبطة مباشرة بتبعات الحصار والعقوبات، ولكنها بالفرد ذاته تعبير عن عمق الارتباط بين الاقتصاد اللبناني والنظام المالي الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، حيث يتعذّر الحفاظ على النموذج الذي يضعّ الشروة عبر اقتصاد الربع والتدفّق النقدي، ما لم يكن ثمة غرض طرف اميركي واضح عن ذلك. النموذج بهذا المعنى، يخدم السياسات الأميركية على المدى البعيد، ويوفر لها أداة نموذجية لضغط على اقتصادات الإقليم حين يصعب عليها خوض الصراع مباشرة، أو حين لا تعود نتائجه كافية لإحداث التغيير المطلوب. وهذا يضع القوى التي تخوض معركة التغيير حالياً في لبنان أمام تحدّ، ليس فقط مواجهة الأقلية الحاكمة التي تخدم النموذج عبر تحالف أمراء الحرب والمصارف، بل أيضاً تضويه في لبنان، لم ينعكس مباشرة على الأسعار بعد تحديد السلطة لسعر رسمي، وخضّر التداول به في القنوات الرسمية القريبة من المصرف المركزي السوري. عدم ظهور الأثر الفوري لتوحيد سعر الصرف وإخضاعه لسلطة النقد الرسمية، لا يعزى فقط إلى عامل الاحتكار وتزايد حضور الربع غير المباشر في الاقتصاد، ولا حتى إلى احسار العملية الإنتاجية بما لها من تأثير كبير على حجم الاقتصاد ومؤشرات النمو المعتمدة. ثمة بالإضافة إلى كل ذلك قيمة تبادلية للدولار ناجمة عن كل هذا التآكل الحاصل في الاقتصاد السوري، وهذه القيمة عوضت ليس عن احسار التبادل بالعملة الرسمية، بل عن عزز الأخيرة بفعل الحرب اللبناني السوري إلى الحدّ الأقصى، بقدرتها على نقل الحركة بالكامل إلى الميدان الاقتصادي، حيث يتعذّر على البلدين خوض مواجهة لا يملكان أدواتها، إما بسبب التبعية الكاملة في الحالة اللبنانية، أو لتخبطّ الاقتصاد السوري بين اتجاهات مختلفة ومتضاربة بفعل الحرب وسياسة العقوبات.

عناصر الأزمة سوريا

ليس مطلوباً من قوى التغيير في لبنان أن تضع هذا الاعتبار بين أولوياتها، وهي تخوض معركة المواجهة مع المصارف ومصرف لبنان، ولكن أيّ أفق فعلي لهذه المعركة سيتطلّب بالضرورة الاعتراف بالواقع الموضوعي الذي تمثّله تبعات الحصار، ليس على لبنان فقط، بل على

صفحات التواصل

AlakhtarNews

Facebook

@AlakhtarNews

Twitter

/alakhtarnews-paper

Instagram

الإقليم برمتّه. هذا لا يجعل منها معركة واحدة، لأنّ شروط خوضها تختلف باختلاف النظام الاقتصادي الاجتماعي لكل بلد، إذ تأخذ في لبنان شكل مواجهة مع النمط الربعي للاقتصاد، وبحضور كبير لقوى اجتماعية متضوّرة من هذا النموذج، بينما في سوريا تحصل مواجهة من نوع آخر بسبب الاقتاد لهذا النوع من القوى، وانحسار المعركة بين السلطة والقوى الاقتصادية المستفيدة من انهيار الليرة أمام الدولار. عدم وجود فاعلين آخرين بالشكل الذي نراه في لبنان، جعل النظام هنا يلجأ بنفسه إلى تقيد حركة الرساميل بعد الانعكاس المباشر لارتفاع الليرة على أسعار المواد الأساسية. الحاجة المباشرة إلى العملة الأجنبية في اقتصاد منهاك من الحصار والعقوبات، تصبح ثانوية أمام عدم قدرة الناس على احتمال التضخّم المتزايد، والذي أتى تقريبا على جلّ القدرة الشرائية للسوريين، في ظلّ نبات الأجور، أو عدم قدرتها في حال تحركت قليلاً، على تغطية الارتفاع المتزايد على المعيار. كُنح الطلب على الدولار نتيجة تضويه في لبنان، لم ينعكس مباشرة على الأسعار بعد تحديد السلطة لسعر رسمي، وخضّر التداول به في القنوات الرسمية القريبة من المصرف المركزي السوري. عدم ظهور الأثر الفوري لتوحيد سعر الصرف

وإخضاعه لسلطة النقد الرسمية، لا يعزى فقط إلى عامل الاحتكار وتزايد حضور الربع غير المباشر في الاقتصاد، ولا حتى إلى احسار العملية الإنتاجية بما لها من تأثير كبير على حجم الاقتصاد ومؤشرات النمو المعتمدة. ثمة بالإضافة إلى كل ذلك قيمة تبادلية للدولار ناجمة عن كل هذا التآكل الحاصل في الاقتصاد السوري، وهذه القيمة عوضت ليس عن احسار التبادل بالعملة الرسمية، بل عن عزز الأخيرة بفعل الحرب اللبناني السوري إلى الحدّ الأقصى، بقدرتها على نقل الحركة بالكامل إلى الميدان الاقتصادي، حيث يتعذّر على البلدين خوض مواجهة لا يملكان أدواتها، إما بسبب التبعية الكاملة في الحالة اللبنانية، أو لتخبطّ الاقتصاد السوري بين اتجاهات مختلفة ومتضاربة بفعل الحرب وسياسة العقوبات.

أيّ افق فعليّ لهذه المعركة سيتطلب بالضرورة الاعتراف بالواقع الموضوعي الذي تمثّله تبعات الحصار ليس على لبنان فقط بل على الإقليم برمتّه

فقط بل على الإقليم برمتّه

بهذا التدخّل، ولكن انعكاسها المباشر على حياة الشراخ الفقيرة والمتوسّطة يصيب أقلّ، لأنّ الدولة بالنسبة إلى هؤلاء ليست في الانحار الذي يستفيد منه جزء منهم، ولا في فقدان الأجزاء من الدخل والثروة التي أتت عليها العقوبات، بل في أسعار السلع الأساسية المنتجة داخلياً والتي يجري تحديدها بناءً على ارتباط وهمي بين العملة الأجنبية وكلفة الإنتاج في الداخل.

بعض عناصر الأزمة لبنانياً

التحكّم جزئيّاً بهذه العملية في سوريا يقابله عجز مطلق عن حلّها في لبنان

بغير الأدوات نفسها التي تسبّبت بالأزمة. ثمة في البداية اختلاف جذري في عملية تدفّق الدولارات إلى كل من الاقتصادين، فخبيرة النظام المصرفي اللبناني في ذلك قديمة، كونه يقوم على آلية ترسمل تسمح للتدفقات بالخروج والدخول بدون رقابة. سهولة الحصول على النقد الأجنبي بهذه الطريقة، جعلت النظام يرتبك حين نصبت الدولارات بعد تفاقم أزمة ميزان المدفوعات وللجوء إلى خيار الهندسات المالية. القيود التي فرضت لاحقاً على الودائع لجهة السحب والتحويل إلى الخارج، لم تُغيّر في طبيعة النظام المصرفي، كونه لم يقم



بذلك بدافع الحفاظ على القوّة الشرائية للشراخ التي تأثّرت بفقدان الدولار، أو لكبح التضخّم المتزايد كما حصل في سوريا. إذ بخلاف النظم الآتية من خلفية اشتراكية، تتحوّل القيود على حركة الرساميل في النظم الرأسمالية أو شبه الرأسمالية، إلى آلية للحفاظ على رأس المال نفسه حين تتوقّف عملية التراكم لسبب أو لآخر، وهو ما يضع القطاع الاقتصادي الأخرى جميعها في دائرة الخطر، كونها مسخّرة في اكمال لخدمة هذا القطاع، وخصوصاً في الحالة اللبنانية التي تمتاز بوفرة الربيع على حساب الإنتاج وخلق القيمة مع الوقت. ثمة في البداية اختلاف جذري في طبيعة النظام المصرفي، كونه لم يقم بالتدخّل، ولكن انعكاسها المباشر على حياة الشراخ الفقيرة والمتوسّطة يصيب أقلّ، لأنّ الدولة بالنسبة إلى هؤلاء ليست في الانحار الذي يستفيد منه جزء منهم، ولا في فقدان الأجزاء من الدخل والثروة التي أتت عليها العقوبات، بل في أسعار السلع الأساسية المنتجة داخلياً والتي يجري تحديدها بناءً على ارتباط وهمي بين العملة الأجنبية وكلفة الإنتاج في الداخل.

* كاتب سوري

الموازنة العامة إلى خدمة الدين، المحلية والأجنبية (الفوائد والإقساط)، والذي هو لازمة من لوازم «الإصلاح»، من الرضاه بالنار). وقد ضُمَّت من أجل ذلك برامج كثيرة في بلدان نامية عديدة، يشرف عليها «صندوق النقد الدولي» من أجل «التثقيت»، أو «التكيف الهيكلي»، قائمة على طابع تقشفي أساسي للحكومة اتجاه «التقديين الجدد» (ميلتون فريدمان و تلامذته)، و نذكر، كذلك، «الريغانية» (نسبة إلى رونالد ريغان، الرئيس الأميركي طابع منوّد من السعي إلى تجدد الفكر الاقتصادي الرأسمالي خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية، من رافدَيْن أيضاً: رافد داغ إلى تبني نسخة محدّثة من «الكينزية» أو «الكينزية الجديدة»، عبر مفهوم «دولة الرفاهية»، سواء في غرب وشمال أروبا أم في الولايات المتحدة الأميركية، مع لوثن من التعاطف مع ضرب من ضرب ما يمكن أن تُدعى «الليبرالية الطبيعية، أو السبعة»، وخصوصاً بمرزج سياسات النمو مع سياسات إعادة التوزيع، ورافد آخر، يسعي في اندثار «الكينزية»، واما بعد الكينزية»

كبير اهتمام بالمصادر التي يتولّد منها نمو الناتج: أهو من الأنشطة الإنتاجية بريتون وودن، المنشأة بالاتفاقات المعقودة في تلك المدينة الأميركية الصغيرة عام 1944 («البنك الدولي»، و«صندوق النقد الدولي»). انطلاقاً من ذلك، تمحورت السياسات الاقتصادية الكلية في دول العالم، وخصوصاً البلدان النامية، حول تقشفي النفقات العامة، وتحقيق معدلات نمو مجهول مصدرها، أو معلوم من دون تعيّن، بينما تركت البنى الاقتصادية الحقيقية، والإنتاجية والتصنيعية، من دون تطوير محق، وتركت الطبقات الاجتماعية العاملة والمتوسطة تتراّ تحت أوزين تدفقات الأموال السائلة الدوّارة، هائمة على وجهها، داخلياً وخارجياً، وتزداد معاناة هذه الطبقات ومن باب الإنصاف، فالواجب أن نذكر أنه خلال العقدَيْن الأخيرين بالذات، ومن بين الاتجاهات الفكرية والعلمية السابقة، كانت الغلبة آخر الأمر لاتجاه «الليبرالي الجديد»، تقشفي الطابع، الموصى به من الدوائر المتنفّذة في

رسالة إلى الحكومة ورئيسها

بشارة مرهج*

إلى رئيس وأعضاء الحكومة المحترمين. بلنّم الثقة بأقلّ من نصف عدد النواب. مبارك لكم. هذه الثقة مهما كان الطعن فيها تمنحكم الصلاحية الدستورية لمباشرة العمل وتلبية جزء من مطالب اللبنانيين، الذين نزلوا باكثريّتهم إلى الشارع برزخم أريك الحكام وأدهش العالم الذي ملّ الأعيب السلطة ومناوراتها. البيان الوزاري يبقى حبراً على ورق، ما لم تتخذوا قرارات صعبة تخاطب وجم الناس، هذا الوجع الذي تطوّر إلى سخط يُنذر بشتي العواقب. أمّ هذه القرارات استرداد الأموال المنهوية والسحوبات المشبوهة التي يقلّل من أهميتها، وينقيها أحياناً، سعادة الحاكم رياض سلامة لاعتبارات قد تكون غامضة بالنسبة إلى مبتدئين.

إن الحكومة إذا لم تبادر إلى التركيز على هذا الموضوع الخطير فلا معنى لوجودها ولا خبز يرحى منها. فالتاس، أصلاً، ثاروا ضد الفساد ونهب المال العام، لكن الحقيقة لم تهتمّ للأمر، بل بارت مع الطغمة المالية والمصرفية والمليشوية في تسرب موابيها إلى الشارع وتحويل أموالها إلى الخارج تحت عناوين مختلفة. وفوق ذلك، انقضّت على أموال المودعين وأخضعتها لاقطاعات وقيود مهينة لم ينضّ عليها قانون النقد والتسليف، وكل ذلك تحت عناوين أبدعها حاكم يسعي اليوم إلى حماية من استفاد من الهندسات المالية واستهتر بأموال الناس. هذه هي نقطة البداية التي يعول عليها الناس والناس، إذا شعروا بجديّتكم واستعدادكم للدفاع عن أموالهم وكرامتهم، فلن يعدوما وسيلة لمؤازرتكم في كل المعارك التي تنتظركم، سواء في الكهرباء، أو الاتصالات أو الكشارات، من دون أن تنسى بالطبع ملف النفط والغاز الذي تفوح منه سموم شبيبة بالمسوم التي تتفتّحها بوأخر السلطة في سماء لبنان. وختاماً، لا مندوحة لكم من قراءة الدكتور نقولا سرركيس الذي يكتب، بمداد القلب وصفاء العقل، عن تجربة العمر في ميدان النفط والغاز، هذا الميدان الذي يصزّر اللبنانيون على إبعاده عن أجواء الابتزاز والفساد، التي تعمّ وتسيطر على مفاصل السلطة قوم أمرهم شورى بينهم.

*** وزير سابق**

البلدان النامية عموماً، والبلدان العربية خصوصاً، والتي تم بهاؤها على مهل خلال مئات السنين، لتديم الظلم والتبعية الأجنبية والتخلف النسبي المقيم. وقد تُركت الطبقات والشراخ الثرية والأعلى ثراء، والدول الكبرى الثرية والأكثر ثراء، لتحرش وتصرح، وتفعل ما يشاء لها الهوى والمصلحة أن تفعل، من دون أدنى اقتراحات بالمجتمعات الغفيرة، وبالبيئة الكونية المهدّدة بالدمار المنهج. ولذلك كلّه، وجدنا أنخاضات جماعية تنور في كل بقعة من الأرض، وخصوصاً الأرض العربية التي شهدت واحدة من أعلى معدلات إحداث الظلم والتبعية والدمار البيئي واستنفاد الموارد المحول ريعيها إلى قلة في الداخل، وإلى دول يعينها في الخارج، ولسنا في حاجة إلى أن نسردها ما جرى في الأونة الأخيرة، بين ظهرأينا العربية، احتجاجاً على ما لا إليه الأمر، من دون البشرية المعذبة أينما كانت وتكون، وخصوصاً بين جنبات الوطن العربي الكبير. *استاذ العلاقات الاقتصادية الدولية في معهد التخطيط القومي» (الدول ذات